

محضر إجتماع لجنة المالية  
مع الأستاذ/رامي محمد - مستشار وزير المالية  
للضرائب الدولية والتطوير الضريبي ورئيس وحدة السياسات الضريبية  
**Zoom Meeting**  
الأحد الموافق ٤ يوليو ٢٠٢١



Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة المالية بجمعية رجال الأعمال المصريين لقاء إلكتروني **Zoom Meeting** ، برئاسة الدكتور / مهند طه خالد - رئيس اللجنة كما حضر اللقاء المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية، وذلك مع الأستاذ/ رامي محمد - مستشار وزير المالية للضرائب الدولية والتطوير الضريبي ورئيس وحدة السياسات الضريبية ، كما شارك عدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الاعمال المصري العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الإقتصادية، وممثلي قطاع اللجان التخصصية والعلاقات الحكومية بالجمعية، وذلك يوم الأحد الموافق ٤ يوليو ٢٠٢١ في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً ، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

**” أهم التطورات التي تشهدها السياسة الضريبية في مصر ومساهمتها في تحقيق أهداف**

**التنمية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وضمان عدالتها ، بما في ذلك مشروع ميكنة**

**المنظومة الضريبية ، مع التعرف على أهم الإتفاقيات الدولية الموقعة مؤخراً ”**

**بدأ اللقاء بكلمة الدكتور / مهند طه خالد – رئيس اللجنة،** وقد رحب سيادته بالمهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية، والأستاذ/ رامي محمد - مستشار وزير المالية للضرائب الدولية والتطوير الضريبي ورئيس وحدة السياسات الضريبية، وكافة السادة الحضور، مؤكداً على أهمية هذا اللقاء لإستعراض كافة التطورات التي شهدتها السياسة الضريبية في مصر مؤخراً، وما شهدته ملف الميكنة للمنظومة الضريبية من تطور ملحوظ.

**ثم قام المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية،** بالترحيب بالأستاذ/ رامي محمد - مستشار وزير المالية للضرائب الدولية والتطوير الضريبي ورئيس وحدة السياسات الضريبية، وقد أكد سيادته على حرص الجمعية على التواصل الدائم مع كافة الوزارات وعلى رأسها وزارة المالية، وهو أمر نابع من حرص الجمعية على المشاركة والمساهمة مع الوزارة خطوة بخطوة في كافة التطورات والاحداث والملفات الهامة، مؤكداً أن الوزارة دائماً لا تتردد في قبول رؤية الجمعية وأخذها في الاعتبار، مشيراً إلى سابق تقديم الجمعية لرؤيتها حول ملف الافراج المسبق وقد إستجابت الوزارة فوراً وتم التأجيل لحين الاستعداد الكافي للمنظومة ككل، ثم أشاد سيادته بالجهود الملحوظة للوزارة للتواصل الدائم مع المتعاملين معها وهو امر ايجابي.

**ثم قام الأستاذ/ رامي محمد - مستشار وزير المالية للضرائب الدولية والتطوير الضريبي ورئيس وحدة**

**السياسات الضريبية،** بإلقاء كلمته، وقد أشار سيادته إلى ملف الاقتصاد غير الرسمي والذي يحتل النصيب الأكبر من التهرب الضريبي، وقد أكد سيادته أن تأخر وإمتناع بعض الفئات عن دفع الضرائب مثل مثيلتها، يحمل الدولة أعباء كبيرة من خلال الاقتراض لتغطية العجز في الموازنة، مؤكداً أن الهدف الأساسي للحكومة هو ضمان أن يصبح عنصر الضرائب محايداً وان تكون كافة فئات المجتمع سواسية وتلتزم بدفع التزاماتها الضريبية تجاه الدولة.

ثم أشار سيادته أن التجارة الالكترونية من خلال وسائل التواصل الإجتماعي تعد احد انواع الاقتصاد غير الرسمي والتي اصبحت منتشرة بشكل كبير وتحاول الوزارة حالياً إيجاد الآليات لتقنين أوضاعها لإدخالها ضمن الإقتصاد الرسمي، حيث أن فرض تسجيل تلك الكيانات الإلكترونية سيضمن حماية حقوق المستهلكين، لذلك قامت الوزارة بعقد سلسلة من اللقاءات مع عدد من المحافظين و وزارة التجارة والصناعة في هذا الشأن ولبحث الخطوات التنفيذية والتنسيق بين كافة الجهات المعنية.

ثم أشار سيادته إلى ملف ميكنة المنظومة الضريبية وكافة المميزات والوفورات التي ستترتب على ذلك، مؤكداً أن ميكنة المنظومة الضريبية ستوفر الكثير من الوقت والمجهود للمتعاملين والموظفين بالإضافة إلى سهولة العمل بالنظام المميكن كما ستوفر من تكاليف عملية التقدير الضريبي، نظراً لأن التقدير الضريبي كان يحمل بالاتباع وتكاليف فترة الفحص والقائمين عليها، مؤكداً أن ميكنة المنظومة من شأنها فتح مجال أكبر للشركات للتقدم، كما أكد سيادته أن الوزارة تسعى لعدم حاجة المتعاملين للذهاب إلى مصلحة الضرائب نهائياً، وإتمام الفحص المكتبي في أضيق الحدود، وذلك من خلال حجم البيانات المتاحة لدى مصلحة

الضرائب عن الشركة كما أنه في حالة عدم إستيفاء ملف معين يتم طلبه من خلال البريد الإلكتروني الا في أضييق الحدود التي تتطلب زيارة ممثل المصلحة للشركة للتأكد من بعض المستندات.

كما أشار إلى ملف التهرب الضريبي والذي يعد من الملفات التي يتم العمل حالياً على ميكنتها أيضاً، مشيراً إلى وجود مكاتب امامية لخدمة العملاء بمصلحة الضرائب في حالة وجود أي مشكلة لدى المتعاملين ، الأمر الذي سيحد من الرشوة والفساد، مؤكداً أن الوزارة تسعى لتقديم كافة المستندات إلكترونياً ثم تقديم الاصول بالمكتب الامامي لخدمة العملاء بالمصلحة.

ثم أشار سيادته إلى جهود الوزارة في توقيع الإتفاقيات الدولية التي من شأنها تحسين المنظومة الضريبية وعلى رأسها الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف MLI ،والتي تعمل على تطبيق المعايير الحديثة لمنع الازدواج الضريبي الضار، وتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي والتحويل المصطنع لأرباح الشركات متعددة الجنسيات، كما تضمن الإتفاقية توزيع أرباح الشركات الأجنبية التي تعمل داخل مصر بشكل عادل والحماية من تحويل الأرباح لدول أخرى لتجنب دفع الضريبة، مشيراً أن تلك الإتفاقية تلتزم بها كافة الدول الموقعة عليها ، كما تم التصديق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثم قام سيادته بشرح وتوضيح كافة الجوانب الفنية للإتفاقية والمواد التنفيذية الواردة بها، وذلك من خلال Presentation ، والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي:

<https://bit.ly/3wBLmCq>

### **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور، حيث تم تناول أهم النقاط التالية:**

- تم التساؤل حول مدى توافق الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف MLI أو تعارضها مع الإتفاقيات الأخرى الموقعة، وهنا تم التأكيد بأن الوزارة قد قامت بتعديل كافة نصوص الاتفاقيات الأخرى بما يتوافق مع إتفاقية MLI ، كما ان كافة الاتفاقيات متاحة على موقع الوزارة باللغتين العربية والانجليزية.
- تم التأكيد على جهود الوزارة الملحوظة فيما يخص ملف الميكنة، ولكن حتى يتم الإنتهاء من المنظومة بالكامل فهناك صعوبة ملحوظة بعض الشئ في الادارة الضريبية، فالسياسة الضريبية وتحسينها أمر هام جدا ، ولكن الادارة الضريبية هي العنصر الأهم لضمان سلامة التطبيق والتيسير على المتعاملين.
- تمت الإشارة إلى موضوع الفحص الضريبي التقديري ، حيث من المفترض أن يقل التقدير الجزافي للضرائب مع تطبيق الميكنة ، ولكن ماذا عن فترة ال ٥ سنوات بين ٢٠١٦ و ٢٠٢١ التي يتم التعامل عليها بالمبادئ القديمة، وهنا تم التأكيد على وجود مقترح بتقليل تلك المدة من ٥ سنوات إلى ٣ سنوات، حيث أن ملف الفحص الضريبي التقديري يشكل مشكلة خطيرة بالفعل، لذا قامت الوزارة بزيادة الملفات ، كما يتم وضع KPIs ومعايير يمكن للمقيم العمل بناءً عليها بحيث تكون ضماناً لسير هذا الملف بشكل جيد وموضوعي ، فضلاً عن وضع مجموعة من الحوافز للموظفين الملتزمين بتحقيق تلك المعايير .

- تم التأكيد على مدى أهمية توسيع قاعدة الضرائب او الممولين، ووضع الآليات لجذب الاقتصاد غير الرسمي للتسجيل والدخول ضمن المنظومة الضريبية مع تحديد حجم الإقتصاد غير الرسمي في مصر، وهنا تم التأكيد أن تقدير الاقتصاد غير الرسمي في كافة أنحاء العالم يكون تقديرياً، كما أن هناك نوعان من التهرب الضريبي مباشر / وغير مباشر، والمباشر يتمثل في تهرب الكيانات المسجلة أو تأخرها في السداد وهذا الشق محدود ويمكن حصره، أما الشق غير المباشر يتمثل في الكيانات غير الرسمية وغير المسجلة.
- تم التساؤل حول الموقف الضريبي للمساهمة التكافلية والتي تفرض بنسبة ٢,٥ في الألف، وهي تعد مساهمة في مقام التبرعات، ولكن الموقف الضريبي لها غير واضح، علماً بأن الضرائب لا تعترف بها كمصروف مقبول ضريبياً.
- تم التساؤل حول الفاتورة الإلكترونية كيف يمكن الاستفادة منها، وما الفائدة العائدة منها على الممولين، وهل يمكن أن تسهل عملية الفحص، وهنا تم التأكيد أن الفاتورة الإلكترونية تفيد الممولين في المناقصات، نظراً لوجود ممولين يتبعوا التعامل بالفاتورة لذلك تكون هناك زيادة على أسعارهم المقدمة بالمناقصات بنسبة ١٤٪ وهي قيمة ضريبة القيمة المضافة، في حين أن المناقصات ترسي على الكيانات الأخرى غير المسجلة والتي تخصم قيمة الضريبة من أسعارهم المقدمة بالمناقصة، وبالتالي يعد تطبيق الفاتورة الإلكترونية والتعامل بها في كافة المناقصات والمعاملات ضماناً لكافة الممولين بوجود تنافس موضوعي، فضلاً عن أهمية الفاتورة الإلكترونية في تسهيل الفحص نظراً لسابق التسجيل بالاضافة الي التخلص من اصول الفواتير، وتقليل عدد الموظفين المسؤولين عن هذا الملف وبالتالي توفير للوقت والجهد.
- تم التساؤل حول وجود خطة زمنية لتطبيق الحافز لكبار الممولين، وهنا تم التأكيد أنه لا يمكن تحديد وقت محدد لتطبيق هذا الأمر، ولكن تقوم الوزارة حالياً بالعمل على الملفات التي تستهدف ضريبة شركات الاموال و تقييم ما تم اجراءه في هذا الشأن وفقاً للنظم والمعايير الموضوعية و بعد ذلك تطبيق ما تم التوصل اليه على باقي मामوريات.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور / مهند طه خالد بتوجيه الشكر إلى الأستاذ/ رامي محمد وفريق العمل المشارك معه خلال اللقاء، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.